ورقـــة بحثيـــة

الصراع على إيران:

الأبعاد الجيوسياسية لاستخدام الولايات المتحدة وإسرائيل ورقة الأقليات

9-3-2026

عزت إبراهيم

رئيس وحدة دراسات الأمريكتين بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشهد الشرق الأوسط منذ عقود تداخلًا معقدًا بين الأوضاع الداخلية للدول وأشكال التنافس الجيوسياسية الإقليمية والدولية. وفي قلب هذا التداخل تظهر مسألة الأقليات العرقية والدينية بوصفها أحد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في مسار الصراعات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فالمنطقة بطبيعتها ليست كيانًا متجانسًا، بل تضم فسيفساء واسعة من الجماعات القومية والطائفية التي تشكلت عبر قرون من التفاعل التاريخي بين الإمبراطوريات والحدود السياسية والتحولات الاجتماعية. وقد جعل هذا التنوع من الشرق الأوسط فضاء سياسيًا معقدا؛ حيث تتداخل الهويات المحلية مع التوازنات الإقليمية والدولية.

في هذا السياق، لم تكن الأقليات مجرد ظاهرة اجتماعية داخلية، بل تحولت في كثير من الأحيان إلى عنصر حاضر في الحسابات الاستراتيجية للقوى الكبرى. فمنذ بداية الانخراط الأمريكي الواسع في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، سعت الولايات المتحدة إلى تطوير أدوات متعددة لإدارة التوازنات في المنطقة، شملت التحالفات الرسمية مع الحكومات، والاتفاقيات العسكرية، والدعم الاقتصادي، إضافة إلى بناء علاقات مع قوى اجتماعية وسياسية داخل الدول. وفي بعض الحالات، ظهرت علاقات مع جماعات تنتمي إلى أقليات عرقية أو دينية كجزء من هذه الاستراتيجية، خاصة عندما تلاقت مصالح تلك الجماعات مع الأهداف الجيوسياسية الأمريكية.

وبالتوازي مع ذلك، طورت إسرائيل، منذ تأسيسها، سياسات خاصة تهدف إلى كسر الطوق الجغرافي والسياسي الذي فرضته عليها البيئة الإقليمية المحيطة. وقد تجسد ذلك فيما عرف بعقيدة الأطراف، وهي استراتيجية قامت على بناء علاقات مع قوى غير عربية أو مع بعض الأقليات داخل الدول العربية. وقد لعبت هذه السياسة دورًا مهمًا في بعض مراحل الصراع العربي-الإسرائيلي؛ حيث سعت إسرائيل من خلالها إلى خلق شبكة من العلاقات الإقليمية التي يمكن أن توازن النفوذ العربي في المنطقة.

في السنوات الأخيرة، عاد النقاش حول دور الأقليات في الصراعات الإقليمية إلى الواجهة في سياق التوتر المتصاعد بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى. فإيران، مثل عديد من دول الشرق الأوسط، دولة متعددة القوميات تضم عدة أقليات كبيرة تعيش في مناطق حدودية ذات أهمية استراتيجية. ومع تصاعد الضغوط العسكرية والاقتصادية على طهران، بدأت بعض التحليلات تشير إلى أن التنوع العرقي داخل إيران قد يصبح عاملًا مؤثرًا في مسار الصراع، سواء من خلال الاحتجاجات الداخلية أو من خلال نشاط بعض الجماعات المعارضة في المناطق الطرفية.

غير أن التعامل مع هذه المسألة يتطلب قدرًا كبيرًا من الحذر التحليلي. فالتاريخ السياسي لإيران يظهر أن التنوع العرقي لم يكن بالضرورة مصدر ضعف دائم للدولة، بل كان في كثير من الأحيان جزءًا من بنيتها التاريخية والاجتماعية. كما أن العلاقة بين الأقليات والدولة في إيران تختلف من منطقة إلى أخرى؛ حيث تتمتع بعض الجماعات بدرجة عالية من الاندماج في مؤسسات الدولة، بينما توجد توترات أكبر في مناطق أخرى تعاني من تحديات اقتصادية أو أمنية.

انطلاقًا من هذه الخلفية، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الأقليات في سياق الصراع الحالي المرتبط بإيران من خلال مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين التاريخ السياسي والتحليل الجيوسياسي. وتتناول الدراسة هذا الموضوع من خلال أربعة محاور رئيسية.

يتناول **الفصل الأول** تطور استخدام الأقليات في السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداية الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط، مع التركيز على الحالات التاريخية التي ظهرت فيها علاقات بين الولايات المتحدة وبعض الأقليات في المنطقة. **أما الفصل الثاني** فيناقش استخدام الحكومات الإسرائيلية لورقة الأقليات في صراعات الشرق الأوسط، خاصة في إطار عقيدة الأطراف التي شكلت أحد عناصر التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي منذ الخمسينيات.

ويركز **الفصل الثالث** على خريطة الأقليات في إيران وتحليل المتغيرات التي ظهرت بعد اندلاع الحرب الأخيرة، مع استعراض الأبعاد الجغرافية والديموغرافية للتنوع العرقي في البلاد. **أما الفصل الرابع** فيتناول التعقيدات المرتبطة بوضع الأقليات في إيران في ظل الحرب، ويبحث في مدى إمكانية توظيف هذا العامل في سياق الضغوط الإقليمية والدولية التي تواجهها طهران.

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مؤداها أن الأقليات قد تشكل في بعض الظروف عاملًا مؤثرًا في التوازنات الداخلية للدول، لكنها نادرًا ما تكون العامل الحاسم في تحديد مصير الأنظمة السياسية. فالتجارب التاريخية تشير إلى أن استقرار الدول أو انهيارها يرتبط عادة بتفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وليس بعامل واحد فقط. وفي ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية متوازنة لدور الأقليات في سياق الصراع مع إيران، بعيدًا عن التفسيرات المبسطة التي تفترض أن التنوع العرقي في أي دولة يمثل تلقائيًا نقطة ضعف يمكن استغلالها. ففهم العلاقة بين التنوع الاجتماعي والاستقرار السياسي يتطلب النظر إلى السياق التاريخي والمؤسساتي الذي تشكلت فيه الدولة، إضافة إلى طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية المحيطة بها.

وبهذا المعنى، لا تقتصر أهمية هذه الدراسة على تحليل الحالة الإيرانية فحسب، بل تمتد أيضًا إلى فهم أوسع لكيفية تداخل العوامل الداخلية للدول مع الصراعات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. ففي منطقة تتقاطع فيها الهويات المحلية مع المنافسات الدولية، يصبح تحليل هذه التفاعلات ضروريًا لفهم مسار الأزمات الإقليمية وإمكانات تطورها في المستقبل.

أولاً:

الأقليات في السياسة الخارجية الأمريكية منذ بدء الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط

منذ أن بدأت الولايات المتحدة انخراطها الواسع في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت المنطقة أحد أهم مسارح السياسة الخارجية الأمريكية. ومع تراجع النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة بعد نهاية الحقبة الاستعمارية، وجدت واشنطن نفسها تدريجيًا أمام واقع جديد يتطلب أدوات متعددة لإدارة التوازنات الإقليمية. ولم تقتصر هذه الأدوات على التحالفات الرسمية مع الحكومات أو الاتفاقيات العسكرية، بل شملت أيضًا بناء علاقات مع قوى اجتماعية وسياسية داخل الدول، بما في ذلك بعض الأقليات العرقية والدينية. وفي كثير من الحالات، ظهرت هذه العلاقات في سياق استراتيجيات أوسع هدفت إلى موازنة نفوذ خصوم إقليميين أو دوليين، أو التأثير في موازين القوى داخل دول معينة.

لفهم هذا النمط من السياسات، لا بد من وضعه في سياق البيئة الاستراتيجية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية. فقد أصبح الشرق الأوسط منذ الأربعينيات منطقة ذات أهمية استثنائية بالنسبة للولايات المتحدة بسبب عدة عوامل، أبرزها موقعه الجغرافي بين أوروبا وآسيا، واحتياطاته الضخمة من النفط، ودوره في التوازنات الدولية خلال الحرب الباردة. وفي هذا السياق، ركزت واشنطن في البداية على إقامة علاقات وثيقة مع الحكومات الحليفة، خاصة في دول الخليج وتركيا وإيران في عهد الشاه. لكن مع مرور الوقت، أدرك صانعو القرار في واشنطن أن العلاقات مع الحكومات وحدها لا تكفي لفهم تعقيدات المنطقة أو التأثير فيها.

يشير عدد من الباحثين إلى أن التنوع العرقي والديني في الشرق الأوسط كان دائمًا أحد العوامل التي تؤثر في استقرار الدول في المنطقة. ففي كثير من الحالات، تعيش الأقليات في مناطق حدودية أو في مناطق ذات أهمية استراتيجية، وهو ما يجعلها جزءًا من الحسابات الجيوسياسية للقوى الإقليمية والدولية. وقد لاحظ الباحثان جيمس فيرون وديفيد لايتن أن الجماعات التي تعيش في مناطق جبلية أو حدودية تكون أكثر قدرة على تنظيم حركات تمرد أو مقاومة إذا توفرت لها شبكات دعم عبر الحدود (Fearon & Laitin, 2003).

في هذا السياق، ظهرت بعض الحالات التي استخدمت فيها الولايات المتحدة علاقاتها مع أقليات داخل دول الشرق الأوسط كجزء من استراتيجيتها الإقليمية. ومن أبرز هذه الحالات العلاقة مع الحركة الكردية في العراق خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. ففي تلك الفترة، كان العراق أحد أقرب حلفاء الاتحاد السوفيتي في المنطقة، كما كان النظام العراقي بقيادة حزب البعث من أبرز خصوم الولايات المتحدة وإسرائيل. وفي ظل هذه الظروف، رأت واشنطن وبعض حلفائها أن دعم الحركة الكردية قد يشكل وسيلة للضغط على الحكومة العراقية.

تـشيردراسـات عديـدة إلى أن الدعـم الـذي تلقـاه الأكـراد في تلـك الـفترة جـاء مـن عـدة أطـراف، بمـا في ذلـك إيـران في عهـد الشـاه وإسـرائيل، إضافـة إلى قنـوات اتصـال أمريكيـة. وكان الهـدف مـن هـذا الدعـم إضعـاف الحكومـة العراقيـة وإجبارهـا علـى تخصيـص مـوارد كـبيرة لمواجهـة التمـرد الكـردي في شـمال البـلاد (McDowall, 2004). لكـن هـذا الدعـم لـم يكـن جـزءًا مـن التزام طويـل الأمـد بقضيـة الحكـم الـذاتي الكـردي، بـل كان مرتبطًـا بالظـروف الاستراتيجيـة للحـرب البـاردة. وقـد انتهـت هـذه المرحلـة بـشكل مفـاجئ عـام 1975 عندمـا وقعـت إيـران والعـراق اتفـاق الجزائـر الـذي أنهـى النزاع الحـدودي بين البلديـن. وبموجـب هـذا الاتفـاق، أوقفـت إيـران دعمهـا للحركـة الكرديـة، وهـو مـا أدى إلى انهيـار التمـرد الكـردي بسـرعة. وقـد كشـفت التحقيقـات التي أجرتهـا «لجنـة بايـك» التابعـة للكونجـرس الأمريكـي لاحقًـا أن الولايـات المتحـدة كانت على علـم بإمكانيـة حـدوث هذا التحـول، وأن دعمها للأكـراد كان جـزءًا مـن لعبـة توازنـات إقليميـة أكثرمنـه التزامًـا سياسـيًا طويـل الأمـد (U.S. Congress, 1976).

شكلـت هـذه التجربـة واحـدة مـن أبـرز الأمثلـة علـى اسـتخدام الأقليـات في السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة خلال الحـرب البـاردة. لكنهـا لـم تكـن الحالـة الوحيـدة. فقـد شـهدت تلـك الـفترة أيضًـا اهتمامًـا أمريكيًـا ببعـض الجماعـات الدينيـة والسياسـية في لبنـان خلال الحـرب الأهليـة التي اندلعـت عـام 1975. ورغـم أن الولايـات المتحـدة لـم تعلـن دعمًـا رسـميًا لطائفـة بعينهـا، فـإن علاقاتهـا الوثيقـة مع بعـض القيـادات المسـيحية اللبنانيـة جعلتهـا تُتهـم في بعـض الأحيـان بالانحيـاز إلى طـرف في الصـراع.

بعـد نهايـة الحـرب البـاردة، تـغيرت البيئـة الاستراتيجيـة في الشـرق الأوسـط بـشكل كـبير. فقـد أدى انهيـار الاتحاد السـوفيتي إلى تراجع الصـراع الأيديولـوجي بين الشـرق والغـرب، لكـن المنطقـة ظلـت مسـرحًا لصراعـات إقليميـة معقـدة. وفي هـذا السـياق، عـاد العامـل الكـردي ليظهـر مـرة أخـرى في السياسـة الأمريكيـة بعـد حـرب الخليـج عـام 1991. فبعـد هزيمـة العـراق في تلـك الحـرب، اندلعـت انتفاضـات واسـعة في جنـوب العـراق وشـماله. وفي المناطـق الكرديـة في الشـمال، شـن نظـام صـدام حسـين حملـة عسـكرية قاسـية لقمـع التمـرد. وقـد أثـارت هـذه الأحـداث ردود فعـل قويـة في المجتمـع الـدولي، خاصـة بعـد تدفـق مئـات الآلاف مـن اللاجـئين الأكـراد نحـو الحـدود التركيـة والإيرانيـة. وفي مواجهـة هـذه الأزمـة الإنسـانية، قـررت الولايـات المتحـدة وحلفاؤهـا فـرض منطقـة حظر جـوي في شـمال العـراق لحمايـة السـكان الأكـراد مـن الهجمـات الجويـة العراقيـة. أدى هـذا القـرار إلى تحـول مهـم في وضـع الأكـراد في العـراق. فمـع انسـحاب القـوات العراقيـة مـن معظـم المناطـق الكرديـة، تمكنـت الأحـزاب الكرديـة مـن إقامـة إدارة محليـة شـبه مسـتقلة. وعلـى مـدى العقـد التـالي، تطـور هـذا الكيـان ليصبـح إقليـم كردسـتان العـراق الـذي يتمتـع بدرجـة واسـعة مـن الحكـم الـذاتي. وقـد أصبـح هـذا الإقليـم لاحقًـا أحـد أهـم شـركاء الولايـات المتحـدة في العـراق بعـد الغـزو الأمريكـي عـام 2003 (Gunter, 2011).

خلال الحـرب التي قادتهـا الولايـات المتحـدة لإسـقاط نظـام صـدام حسـين، لعبـت القـوات الكرديـة المعروفـة باسـم البيشـمركة دورًا مهمًـا في العمليـات العسـكرية في شـمال العـراق. وقـد أسـهمت هـذه القـوات في السـيطرة علـى عـدة مـدن رئيسـية، كمـا شـاركت لاحقًـا في مواجهـة الجماعـات المسـلحة التي ظهـرت بعـد سـقوط النظـام. وبمـرور الوقـت، أصبحـت العلاقـة بين الولايـات المتحـدة وإقليـم كردسـتان العـراق واحـدة مـن أكثرالعلاقـات اسـتقرارًا في السياسـة الأمريكيـة في الشـرق الأوسـط.

ظهر مثال آخر على استخدام التحالفات مع الأقليات في سياق الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بعد عام 2014. فقد اعتمدت الولايات المتحدة بشكل كبير على قوات سوريا الديمقراطية في العمليات البرية ضد التنظيم في سوريا. وتشكل وحدات حماية الشعب الكردية العمود الفقري لهذه القوات، التي لعبت دورًا محوريًا في معارك رئيسية مثل تحرير مدينة كوباني ثم مدينة الرقة التي كانت تعد عاصمة التنظيم في سوريا (Lister, 2018). وقد أثار هذا التعاون جدلًا إقليميًا واسعًا، خاصة بسبب معارضة تركيا التي تعتبر وحدات حماية الشعب امتدادًا لحزب العمال الكردستاني. ورغم هذه التوترات، استمرت الولايات المتحدة في دعم هذه القوات في إطار الحرب ضد داعش، وهو ما يعكس مرة أخرى أهمية التحالفات مع القوى المحلية في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية.

إلى جانب العامل الكردي، ظهر اهتمام أمريكي متزايد بحماية الأقليات الدينية في الشرق الأوسط خلال العقدين الماضيين، خاصة في سياق مواجهة الجماعات المتطرفة. فقد تعرضت عدة جماعات دينية مثل المسيحيين والإيزيديين في العراق وسوريا لهجمات واسعة من قبل تنظيم داعش. وفي عام 2014، شنت الولايات المتحدة عمليات جوية لإنقاذ آلاف الإيزيديين الذين كانوا محاصرين في جبل سنجار بعد أن اجتاح التنظيم مناطقهم (Human Rights Watch, 2015). وقد اعتبرت واشنطن هذه العمليات جزءًا من سياسة أوسع تهدف إلى منع الإبادة الجماعية وحماية الأقليات الدينية في مناطق الصراع. لكن في الوقت نفسه، أثارت هذه السياسة نقاشًا حول حدود التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية للدول.

تشير هذه التجارب المختلفة إلى أن استخدام العلاقات مع الأقليات في السياسة الخارجية الأمريكية لم يكن سياسة ثابتة أو عقيدة رسمية، بل أداة تظهر في سياقات معينة عندما تتقاطع المصالح الأمريكية مع مصالح جماعات محلية. وفي بعض الحالات، كان هذا التعاون ناجحًا في تحقيق أهداف محددة، كما حدث في الحرب ضد داعش. لكن في حالات أخرى، أدى إلى نتائج معقدة أو غير متوقعة. كما أن هذه السياسات لم تخل من الانتقادات. فقد رأى بعض الباحثين أن دعم الأقليات المسلحة قد يسهم في إضعاف الدول وتعزيز الانقسامات الداخلية، وهو ما قد يؤدي في بعض الحالات إلى صراعات طويلة الأمد. وفي المقابل، يرى آخرون أن التعاون مع القوى المحلية، بما في ذلك بعض الأقليات، قد يكون الخيار الوحيد المتاح للقوى الكبرى عندما تتجنب التدخل العسكري المباشر.

في النهاية، يمكن القول إن عامل الأقليات ظل جزءًا من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، لكنه لم يكن العامل الرئيسي أو الحاسم في معظم الحالات. فقد ظلت العلاقات مع الحكومات والتحالفات الإقليمية والاعتبارات الاقتصادية والعسكرية هي العناصر الأساسية في الاستراتيجية الأمريكية. ومع ذلك، فإن التجارب التاريخية تظهر أن الأقليات قد تتحول في لحظات معينة إلى عنصر مهم في التوازنات الإقليمية، خاصة عندما تتقاطع الصراعات الداخلية مع المنافسات الدولية.

ثانيًا:

استخدام الحكومات الإسرائيلية لورقة الأقليات في صراعات الشرق الأوسط

منذ تأسيس دولة إسرائيل عام 1948، واجهت القيادة الإسرائيلية معضلة استراتيجية أساسية تمثلت في موقع الدولة الجديدة داخل بيئة إقليمية لا تقبل بوجودها أو يقبل بشرعيتها، في معظمها. فقد وجدت إسرائيل نفسها محاطة بدول عربية كبرى ترفض الاعتراف بها، وتملك قدرات عسكرية وبشرية تفوق قدراتها في بعض المراحل. وفي ظل هذه المعادلة، سعت إسرائيل منذ السنوات الأولى إلى تطوير استراتيجيات غير تقليدية لكسر ما اعتبرته طوقًا جغرافيًا وسياسيًا يحيط بها. ومن بين هذه الاستراتيجيات برزت سياسة بناء علاقات مع الأقليات العرقية والدينية في الشرق الأوسط، وهي السياسة التي عرفت في الأدبيات السياسية باسم عقيدة الأطراف أو Periphery Doctrine. ظهرت هذه العقيدة في الخمسينيات والستينيات في سياق تفكير استراتيجي داخل النخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، خاصة في عهد رئيس الوزراء ديفيد بن جوريون. فقد اعتقد بن جوريون وعدد من مستشاريه أن إسرائيل لا يمكنها الاعتماد فقط على التوازن العسكري المباشر مع الدول العربية، بل ينبغي لها أيضًا أن تبني شبكة من العلاقات مع قوى إقليمية غير عربية أو مع جماعات داخل الدول العربية يمكن أن تشكل شركاء محتملين في مواجهة خصومها. وبهذا المعنى، لم تكن عقيدة الأطراف مجرد سياسة مؤقتة، بل رؤية استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى إعادة تشكيل البيئة الإقليمية المحيطة بإسرائيل (Shlaim, 2000). في إطار هذه العقيدة، سعت إسرائيل إلى بناء علاقات وثيقة مع دول غير عربية في المنطقة، مثل إيران في عهد الشاه وتركيا وإثيوبيا. وقد شكلت هذه العلاقات ما يشبه طوقًا جيوسياسيًا موازيًا للطوق العربي المحيط بإسرائيل. لكن في الوقت نفسه، امتدت هذه السياسة إلى إقامة علاقات مع بعض الأقليات داخل الدول العربية نفسها، خاصة عندما كانت هذه الأقليات على خلاف مع الحكومات المركزية.

من أبرز الأمثلة على ذلك العلاقة التي أقامتها إسرائيل مع الحركة الكردية في العراق خلال الستينيات والسبعينيات. فقد كانت القيادة الإسرائيلية تنظر إلى العراق باعتباره أحد أهم الخصوم العسكريين في المنطقة، خاصة بعد مشاركة الجيش العراقي في الحروب العربية الإسرائيلية. وفي هذا السياق، رأت إسرائيل أن دعم التمرد الكردي في شمال العراق يمكن أن يسهم في إضعاف بغداد وإجبارها على تخصيص موارد كبيرة لمواجهة الصراع الداخلي. تشير الدراسات التاريخية إلى أن إسرائيل قدمت دعمًا استخباراتيًا وعسكريًا للحركة الكردية بقيادة الملا مصطفى البارزاني، بما في ذلك التدريب وتقديم بعض الأسلحة والمساعدات اللوجستية. وقد تم هذا الدعم في كثير من الأحيان بالتنسيق مع إيران في عهد الشاه، التي كانت ترى هي الأخرى أن إضعاف العراق يخدم مصالحها الاستراتيجية (Bengio, 2014)، وقد اعتبر بعض الباحثين أن هذه العلاقة كانت واحدة من أكثر حالات التعاون وضوحًا بين إسرائيل وحركة غير عربية في الشرق الأوسط خلال تلك الفترة.

إلى جانب الحالة الكردية، ومثل الولايات المتحدة، ظهرت سياسة إسرائيل تجاه الأقليات بوضوح أيضًا في لبنان خلال الحرب الأهلية التي اندلعت عام 1975. فقد كانت الساحة اللبنانية بطبيعتها متعددة الطوائف، حيث تتقاسم السلطة السياسية عدة جماعات دينية مثل الموارنة والسنة والشيعة والدروز. ومع تصاعد الصراع الداخلي، أقامت إسرائيل علاقات وثيقة مع بعض المليشيات المسيحية، خاصة القوات اللبنانية. وقد تطور هذا التعاون خلال الثمانينيات عندما اجتاحت إسرائيل لبنان عام 1982 بهدف إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تتخذ من بيروت قاعدة رئيسية لها. وفي تلك المرحلة، لعبت بعض المليشيات دورًا في العمليات العسكرية والسياسية المرتبطة بالوجود الإسرائيلي في لبنان. ويرى بعض الباحثين أن هذا التحالف كان جزءًا من محاولة إسرائيل إنشاء نظام سياسي لبناني جديد أكثر قربًا من مصالحها الاستراتيجية (Fisk, 2001). لكن هذه السياسة واجهت أيضًا تحديات كبيرة. فقد أدى الاجتياح الإسرائيلي للبنان إلى اندلاع صراع طويل ومعقد، كما أسهم في ظهور قوى جديدة مثل حزب الله الذي أصبح لاحقًا أحد أبرز خصوم إسرائيل في المنطقة. ويشير عدد من الباحثين إلى أن استخدام التحالفات مع بعض الأقليات قد يؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج غير متوقعة، خاصة عندما يتداخل مع صراعات طائفية أو أهلية معقدة.

إلى جانب المسيحيين في لبنان، طورت إسرائيل أيضًا علاقات مع الجماعات الدرزية في المنطقة. فالدروز داخل إسرائيل يخدمون في الجيش الإسرائيلي منذ عقود، كما احتفظت إسرائيل بعلاقات مع بعض القيادات الدرزية في لبنان وسوريا. ويرى بعض الباحثين أن هذه العلاقات كانت جزءًا من سياسة أوسع تهدف إلى بناء جسور مع جماعات غير عربية أو غير سنية في الشرق الأوسط (Shlaim, 2000). مع نهاية الحرب الباردة وتغير التوازنات الإقليمية، شهدت السياسة الإسرائيلية تجاه الأقليات تحولات مهمة. فقد تراجع التركيز على بناء تحالفات واسعة مع أقليات داخل الدول العربية، خاصة بعد توقيع اتفاقيات السلام مع مصر عام 1979 والأردن عام 1994. ومع ذلك، بقيت فكرة الاستفادة من التباينات الداخلية في دول المنطقة جزءًا من التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي.

في العقدين الأخيرين، عادت هذه الفكرة للظهور في سياق النقاشات المتعلقة بإيران. فإيران، مثلها مثل عدة دول في الشرق الأوسط، دولة متعددة القوميات تضم عددًا من الأقليات العرقية والدينية. وقد نشر عدد من مراكز الأبحاث الإسرائيلية دراسات تشير إلى أن التنوع العرقي في إيران قد يشكل إحدى نقاط الضعف المحتملة للنظام الإيراني إذا تزامنت الضغوط الخارجية مع اضطرابات داخلية. على سبيل المثال، ناقش معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب في عدة تقارير احتمال أن يؤدي الضغط الدولي المتزايد على إيران إلى تنشيط بعض الحركات المعارضة في المناطق الطرفية مثل المناطق الكردية أو البلوشية. لكن هذه الدراسات غالبًا ما تؤكد أيضًا أن إيران تمتلك أجهزة أمنية قوية وقدرة كبيرة على السيطرة على هذه المناطق الحدودية (INSS, 2023).

من ناحية أخرى، يشير بعض الباحثين إلى أن استخدام ورقة الأقليات في الصراعات الإقليمية قد يكون سلاحًا ذا حدين. فمن جهة، يمكن أن يسهم في إضعاف الخصوم من خلال فتح جبهات داخلية إضافية.

ومن جهة أخرى، قد يؤدي إلى تعقيد الصراعات وإطالة أمدها، كما قد يعزز الروايات التي تشير إلى أن القوى الخارجية تسعى إلى تقسيم الدول. وبشكل عام، نجاح هذه الاستراتيجية يعتمد بدرجة كبيرة على الظروف المحلية داخل الدول المعنية. ففي بعض الحالات، تكون الأقليات مندمجة بشكل كبير في مؤسسات الدولة ولا تمتلك حركات سياسية أو عسكرية قوية. وفي حالات أخرى، قد تكون هذه الجماعات منقسمة داخليًا أو غير قادرة على توحيد صفوفها.

في الحالة الإيرانية، على سبيل المثال، تشير الدراسات إلى أن بعض الأقليات مثل الأذريين يتمتعون بدرجة عالية من الاندماج في الدولة والمجتمع (المرشد الأعلى محمد خامنئي الذي اغتيل في بداية الحرب على إيران من أصول أذارية) بينما توجد توترات أكبر في مناطق أخرى مثل كردستان أو سيستان وبلوشستان. وهذا التنوع يجعل من الصعب التعامل مع الأقليات في إيران ككتلة سياسية واحدة.

في ضوء هذه المعطيات، يمكن القول إن استخدام الحكومات الإسرائيلية لورقة الأقليات كان جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى ما يمكن تسميته بموازنة البيئة الإقليمية المحيطة بإسرائيل. التجربة التاريخية تظهر أيضًا أن هذه السياسة لم تكن دائمًا ناجحة أو مستقرة. ففي بعض الحالات، أدت التحالفات مع الأقليات إلى نتائج غير متوقعة أو إلى ظهور قوى جديدة أكثر عداء لإسرائيل. ولذلك، فإن استخدام هذه الورقة ظل دائمًا مرتبطًا بحسابات دقيقة تتعلق بالظروف الإقليمية والدولية.

وفي النهاية، يظل عامل الأقليات أحد العناصر التي يمكن أن تؤثر في الصراعات في الشرق الأوسط، لكنه نادرًا ما يكون العامل الحاسم بمفرده. فالتوازنات العسكرية والاقتصادية والسياسية بين الدول تظل هي المحدد الرئيسي لمسار الصراعات في المنطقة. ومع ذلك، فإن التجارب التاريخية تشير إلى أن العلاقات مع الأقليات قد تصبح في بعض اللحظات أداة مهمة في السياسات الإقليمية للدول، خاصة عندما تتقاطع الصراعات الداخلية مع المنافسات الجيوسياسية الأوسع.

ثالثًا:

خريطة الأقليات في إيران والمتغيرات التي أعقبت اندلاع الحرب

تعد إيران واحدة من أكثر دول الشرق الأوسط تنوعًا من الناحية العرقية والثقافية. فالدولة الإيرانية الحديثة تشكلت عبر قرون من التاريخ السياسي الذي جمع بين جماعات قومية متعددة داخل إطار جغرافي واحد. ورغم أن الخطاب السياسي الرسمي في إيران يركز على الهوية الوطنية الإيرانية الجامعة، فإن الواقع الديموجرافي يعكس فسيفساء واسعة من القوميات واللغات والثقافات. ويعيش داخل إيران إلى جانب الأغلبية الفارسية عدد من الأقليات الكبيرة مثل الأذريين والأكراد والعرب والبلوش والتركمان واللور، إضافة إلى تنوع ديني يشمل الشيعة والسنة والمسيحيين واليهود والزرادشتيين وغيرهم.

إن فهم التركيبة الداخلية للمجتمع الإيراني يمثل أحد العناصر الأساسية لتحليل قدرة الدولة على التعامل مع الضغوط العسكرية والاقتصادية والسياسية. فالدول متعددة القوميات قد تواجه تحديات خاصة في أوقات الحروب أو الأزمات الكبرى، خاصة إذا كانت الأقليات تعيش في مناطق حدودية ذات أهمية استراتيجية. لكن التجربة التاريخية تظهر أيضًا أن التنوع العرقي لا يؤدي بالضرورة إلى تفكك الدول، إذ يعتمد ذلك على طبيعة المؤسسات السياسية وقدرة الدولة على إدارة هذا التنوع.

من الناحية الديموغرافية، يصعب الحصول على تقديرات دقيقة للتوزيع العرقي في إيران بسبب غياب الإحصاءات الرسمية التي تعتمد التصنيف القومي. ومع ذلك، تشير معظم الدراسات الأكاديمية إلى أن الفرس يشكلون ما بين 51 و61 في المائة من السكان، بينما يشكل الأذريون نحو 16 إلى 24 في المائة، والأكراد ما بين 7 و10 في المائة، والعرب بين 2 و3 في المائة، والبلوش نحو 2 في المائة، إضافة إلى جماعات أخرى مثل التركمان واللور. ويبلغ عدد سكان إيران نحو 87 مليون نسمة؛ مما يجعل الأقليات القومية مجتمعة تمثل نسبة كبيرة من المجتمع الإيراني (CIA WORLD FACTBOOK 2024 & Encyclopaedia Britannica, 2023). يعيش الفرس أساسًا في المناطق الوسطى من إيران، وخاصة في المحافظات التي تضم العاصمة طهران ومدنًا رئيسية مثل أصفهان وشيراز ويزد. أما الأذريون فيتركزون في شمال غرب البلاد في محافظات أذربيجان الشرقية وأذربيجان الغربية وأردبيل وزنجان، وهي مناطق ترتبط ثقافيًا ولغويًا بجمهورية أذربيجان في القوقاز. ويعد الأذريون أكبر أقلية قومية في إيران، وقد لعبوا تاريخيًا دورًا مهمًا في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد. أما الأكراد فيعيشون في المناطق الجبلية في غرب إيران، خاصة في محافظات كردستان وكرمانشاه وإيلام وأجزاء من أذربيجان الغربية. وتمتد هذه المناطق على الحدود مع العراق وتركيا؛ حيث توجد تجمعات كردية كبيرة في كلا البلدين. وتشكل هذه الجغرافيا جزءًا من المنطقة الأوسع التي يطلق عليها أحيانًا "كردستان الكبرى"، وهي منطقة عابرة للحدود تضم نحو ثلاثين مليون كردي يعيشون في عدة دول في الشرق الأوسط.

وفي الجنوب الغربي من البلاد تقع محافظة خوزستان، التي تضم أكبر تجمع عربي في إيران. وتعد هذه المحافظة ذات أهمية استراتيجية كبيرة لأنها تحتوي على معظم احتياطيات النفط والغاز في البلاد. كما تقع على الحدود مع العراق وعلى ساحل الخليج؛ مما يجعلها إحدى المناطق الأكثر حساسية في الاقتصاد الإيراني. وقد شهدت خوزستان في بعض الفترات احتجاجات مرتبطة بقضايا اقتصادية وبيئية، خاصة فيما يتعلق بنقص المياه والبطالة (Human Rights Watch, 2021). أما في الجنوب الشرقي فتقع محافظة سيستان وبلوشستان، التي يسكنها البلوش، وهي أقلية سنية في دولة يغلب عليها المذهب الشيعي. وتعد هذه المنطقة واحدة من أقل المناطق نموًا في إيران، كما أنها تقع على حدود طويلة مع باكستان وأفغانستان. وقد شهدت المنطقة في السنوات الماضية نشاطًا لبعض الجماعات المسلحة مثل تنظيم «جيش العدل»، الذي نفذ عدة هجمات ضد قوات الأمن الإيرانية (International Crisis Group, 2023). إلى جانب هذه الجماعات الرئيسية، توجد أقليات أخرى مثل التركمان الذين يعيشون في شمال شرق إيران قرب الحدود مع تركمانستان، واللور الذين يعيشون في مناطق جنوب غرب البلاد. كما توجد أقليات دينية مثل المسيحيين واليهود والزرادشتيين، رغم أن عددها أقل بكثير مقارنة بالأقليات القومية.

البعد الجيوسياسي لخريطة الأقليات

لا تقتصر أهمية خريطة الأقليات في إيران على بعدها الديموجرافي، بل تمتد أيضًا إلى بعدها الجيوسياسي. فمعظم الأقليات الإيرانية تعيش في مناطق حدودية تحيط بالمركز الفارسي في البلاد. وقد لاحظ المؤرخ إرفاند أبراهاميان أن الدولة الإيرانية الحديثة تشكلت تاريخيًا كدولة متعددة القوميات ذات مركز سياسي قوي، حيث تتمركز الأغلبية الفارسية في الوسط بينما تعيش القوميات الأخرى في الأطراف (Abrahamian, 2008). هذا التوزيع الجغرافي يجعل المناطق الطرفية أكثر حساسية في أوقات الأزمات أو الحروب. ففي كثير من الحالات، ترتبط الأقليات الإيرانية بجماعات مماثلة عبر الحدود. فالأكراد يعيشون أيضًا في العراق وتركيا وسوريا، والبلوش في باكستان وأفغانستان، والأذريون في أذربيجان، والتركمان في تركمانستان.

هذا الامتداد العابر للحدود يجعل بعض المناطق الإيرانية عرضة للتأثيرات السياسية والأمنية القادمة من الخارج. وتشير دراسات الصراعات إلى أن المناطق الحدودية تكون في كثير من الأحيان أكثر قابلية لظهور التمردات المسلحة بسبب صعوبة السيطرة الأمنية عليها ووجود شبكات اجتماعية عابرة للحدود. ويشير الباحثان جيمس فيرون وديفيد لايتن إلى أن التمردات غالبًا ما تنشأ في المناطق الطرفية؛ حيث تكون قدرة الدولة على فرض السيطرة أقل مقارنة بالمناطق المركزية (Fearon & Laitin, 2003). في الحالة الإيرانية، يظهر هذا النمط بوضوح في عدة مناطق. ففي الغرب، توفر التضاريس الجبلية في المناطق الكردية بيئة مناسبة لنشاط الجماعات المسلحة. وفي الجنوب الشرقي، تجعل الحدود الطويلة مع باكستان وأفغانستان من الصعب فرض سيطرة أمنية كاملة على بعض المناطق. أما في الشمال الغربي، فإن القرب الجغرافي من القوقاز يجعل المحافظات الأذرية جزءًا من التفاعلات السياسية في تلك المنطقة.

المتغيرات التي أعقبت اندلاع الحرب

مع اندلاع الحرب بين إيران والتحالف الأمريكي-الإسرائيلي، برزت تساؤلات حول ما إذا كانت خريطة الأقليات داخل إيران قد تؤثر في مسار الصراع. فالحروب الحديثة لا تقتصر على المواجهات العسكرية المباشرة بين الدول، بل تشمل أيضًا أشكالًا مختلفة من الضغوط غير التقليدية مثل الحرب الاقتصادية والعمليات غير النظامية والحرب الإعلامية. في هذا السياق، لفتت المناطق الكردية في غرب إيران انتباه بعض المحللين منذ بداية الحرب. فقد أشارت تقارير إعلامية إلى أن بعض الفصائل الكردية الإيرانية المعارضة للنظام قد ترى في الحرب فرصة لزيادة نشاطها السياسي أو العسكري، خاصة إذا تعرضت الدولة لضغوط متزايدة نتيجة العمليات العسكرية والعقوبات الاقتصادية (Reuters, 2026). حتى الآن لا توجد مؤشرات على حدوث تمرد واسع في هذه المناطق. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، من بينها قوة الأجهزة الأمنية الإيرانية والانقسامات داخل الحركة الكردية نفسها، إضافة إلى أن جزءًا كبيرًا من الأكراد الإيرانيين يشارك في الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل البلاد.

أما في الجنوب الشرقي، فقد أثارت الحرب مخاوف من احتمال زيادة نشاط الجماعات المسلحة في محافظة سيستان وبلوشستان. لكن هذه المنطقة لم تشهد حتى الآن تصعيدًا كبيرًا مرتبطًا مباشرة بالحرب، رغم استمرار بعض الحوادث الأمنية المحدودة. وفي الشمال الغربي، تظل المناطق الأذرية أكثر استقرارًا مقارنة بمناطق الأقليات الأخرى. فالأذريون يتمتعون بدرجة عالية من الاندماج في الدولة الإيرانية، كما أن عديدًا من الشخصيات السياسية والعسكرية البارزة في إيران ينحدرون من أصول أذرية. ومع ذلك، فإن التوترات بين إيران وأذربيجان في السنوات الأخيرة جعلت هذه المنطقة تحظى باهتمام خاص في التحليلات الاستراتيجية. ولم تشهد خوزستان، رغم أهميتها الاقتصادية الكبيرة، اضطرابات واسعة بعد أسبوع من العمليات العسكرية ضد سلطة طهران. ويرى بعض الباحثين أن ذلك يعود إلى قوة السيطرة الأمنية للدولة إضافة إلى الطبيعة المعقدة للهوية العربية الإيرانية التي تجمع بين الانتماء القومي والوطني في الوقت نفسه.

تشير المعطيات الأولية إلى أن الحرب لم تؤد حتى الآن إلى تغييرات جذرية في وضع الأقليات داخل إيران. لكن استمرار الصراع لفترة طويلة قد يزيد من حساسية المناطق الطرفية، خاصة إذا ترافقت الضغوط العسكرية مع تدهور اقتصادي كبير. وفي الوقت نفسه، يستخدم النظام الإيراني خطابًا سياسيًا يركز على وحدة الدولة في مواجهة ما يصفه بمحاولات التدخل الخارجي. وغالبًا ما يؤدي هذا الخطاب إلى تعزيز الشعور الوطني في أوقات الأزمات، وهو ما قد يحد من احتمال تحول التوترات المحلية إلى حركات انفصالية واسعة.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن خريطة الأقليات في إيران تمثل عاملًا مهمًا لفهم التفاعلات الداخلية في البلاد خلال فترة الحرب، لكنها ليست العامل الحاسم في تحديد مسار الصراع. فالتوازنات العسكرية والاقتصادية والسياسية داخل إيران ستظل العناصر الأكثر تأثيرًا في مستقبل الدولة الإيرانية.

رابعًا:

التعقيدات المرتبطة بوضع الأقليات في إيران في ظل الحرب واحتمالات إسقاط النظام في طهران

يمثل عامل الأقليات في إيران أحد أكثر الملفات تعقيدًا في سياق الحرب الدائرة بين إيران والتحالف الأمريكي-الإسرائيلي. وإذا كان الفصل السابق قد تناول الخريطة الديموغرافية للأقليات داخل إيران والمتغيرات التي أعقبت اندلاع الحرب، فإن هذا الفصل يركز على التحديات السياسية والأمنية المرتبطة بإمكانية توظيف هذه الأقليات في مشروع أوسع يستهدف إضعاف النظام الإيراني أو حتى الإطاحة به. غير أن تحليل هذه المسألة يتطلب الحذر من المبالغة في تقدير دور الأقليات؛ لأن التجربة التاريخية تشير إلى أن التنوع العرقي داخل إيران لم يكن دائمًا مصدر ضعف للدولة، بل كان في كثير من الأحيان جزءًا من بنيتها السياسية والاجتماعية.

من الناحية النظرية، يفترض بعض المحللين أن الدول متعددة القوميات تكون أكثر عرضة للانقسام في أوقات الحروب أو الأزمات الاقتصادية. ويشير عالم السياسة بندكت أندرسون إلى أن الدولة الحديثة تقوم على فكرة «الجماعة المتخيلة»؛ أي شعور المواطنين بالانتماء إلى مجتمع سياسي واحد رغم اختلافاتهم الثقافية (Anderson, 2006). وعندما تتعرض هذه الفكرة لضغوط شديدة نتيجة صراعات داخلية أو تدخلات خارجية، قد تظهر هويات فرعية تتحدى سلطة الدولة المركزية. لكن تطبيق هذا النموذج على الحالة الإيرانية ليس بالأمر البسيط؛ لأن إيران تمتلك تاريخًا طويلًا من التعايش بين القوميات المختلفة داخل إطار الدولة.

في الواقع، شهدت إيران عبر تاريخها الحديث عدة محاولات انفصالية محدودة في بعض المناطق، خاصة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية. فقد ظهرت في عام 1946 جمهورية مهاباد الكردية في شمال غرب إيران بدعم من الاتحاد السوفيتي، كما ظهرت في الفترة نفسها حكومة ذاتية الحكم في أذربيجان الإيرانية. لكن هذه الكيانات لم تستمر طويلًا، إذ تمكنت الحكومة الإيرانية من استعادة السيطرة على تلك المناطق بعد انسحاب القوات السوفيتية (McDowall, 2004). ومنذ ذلك الوقت، بقيت إيران دولة موحدة رغم التنوع العرقي الواسع.

وتستند بعض التحليلات الغربية المعاصرة إلى فرضية مؤداها أن الضغوط العسكرية والاقتصادية المتزايدة على إيران قد تخلق ظروفًا مشابهة لتلك التي أدت إلى تفكك بعض الدول متعددة القوميات في التاريخ الحديث. ففي كتابه عن انهيار الدول الإمبراطورية، يشير المؤرخ مارك مازار إلى أن «الدول التي تواجه في الوقت نفسه أزمة اقتصادية وضغطًا عسكريًا خارجيًا وتوترات داخلية تكون أكثر عرضة للتفكك» (Mzower, 2012, p. 143) وقد دفعت هذه الفرضية بعض الباحثين إلى التساؤل عما إذا كانت إيران قد تواجه سيناريو مشابهًا إذا استمرت الحرب لفترة طويلة.

ومع ذلك، فإن تطبيق هذه المقارنات التاريخية على الحالة الإيرانية يتطلب مراعاة عدة عوامل. فإيران ليست دولة حديثة التكوين مثل بعض الدول التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى، بل تمتلك تقاليد سياسية تمتد لقرون طويلة. كما أن النظام السياسي الإيراني، رغم الانتقادات التي يواجهها، يمتلك أجهزة أمنية وعسكرية قوية قادرة على فرض سيطرة الدولة على معظم المناطق.

من ناحية أخرى، فإن العلاقة بين الأقليات والدولة في إيران ليست علاقة صراع دائم. ففي كثير من الحالات، شاركت الأقليات في مؤسسات الدولة والاقتصاد الوطني بدرجات مختلفة. فعلى سبيل المثال، يشغل عديد من الأذريين مناصب مهمة في الحياة السياسية الإيرانية، كما أن بعض كبار القادة في النظام الإيراني ينحدرون من أصول أذرية. وهذا الاندماج النسبي يجعل من الصعب تصور تحول هذه الأقلية إلى قوة سياسية معارضة للنظام بشكل جماعي.

الأمر نفسه ينطبق بدرجات مختلفة على بعض الأقليات الأخرى. فالكثير من الأكراد الإيرانيين يشاركون في الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل البلاد، رغم وجود حركات سياسية معارضة في المناطق الكردية. كما أن العرب في خوزستان، رغم الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة، لا يشكلون حركة سياسية موحدة تسعى إلى الانفصال.

في هذا السياق، يرى بعض الباحثين أن الحديث عن «ورقة الأقليات» في إيران قد يكون في بعض الأحيان مبالغا فيه. ويشير الباحث الأمريكي من أصول الإيرانية فالي نصر إلى أن «إيران ليست مجرد دولة متعددة القوميات، بل هي أيضًا مجتمع تشكلت فيه هوية وطنية قوية عبر قرون من التاريخ المشترك» (Nasr, 2016, p. 97). ويعني ذلك أن الولاءات القومية أو الإقليمية لا تلغي بالضرورة الشعور بالانتماء إلى الدولة الإيرانية.

لكن هذا لا يعني أن التوترات العرقية غير موجودة. ففي بعض المناطق الطرفية، خاصة تلك التي تعاني من ضعف التنمية الاقتصادية، ظهرت حركات احتجاج أو نشاط مسلح محدود. وفي محافظة سيستان وبلوشستان، على سبيل المثال، نفذت جماعات مسلحة عدة هجمات ضد قوات الأمن الإيرانية خلال السنوات الماضية. كما شهدت المناطق الكردية احتجاجات سياسية متفرقة في بعض الفترات.

مع اندلاع الحرب الحالية، برزت تساؤلات حول ما إذا كانت هذه التوترات يمكن أن تتحول إلى عامل مؤثر في الصراع. فقد أشارت بعض التقارير الإعلامية إلى أن بعض الجماعات الكردية الإيرانية المعارضة قد ترى في الحرب فرصة لزيادة نشاطها السياسي أو العسكري. لكن حتى الآن، لا توجد مؤشرات قوية على أن هذه الجماعات تمتلك القدرة على إطلاق تمرد واسع داخل إيران. يرى بعض الخبراء أن أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو طبيعة الحركة الكردية الإيرانية نفسها. فهي ليست حركة موحدة، بل تضم عدة أحزاب وتنظيمات تختلف في أهدافها واستراتيجياتها. كما أن بعضها يركز على المطالب الثقافية والاقتصادية أكثر من التركيز على الانفصال السياسي. ويشير الباحث مايكل جونتر إلى أن "الحركة الكردية في إيران تظل أقل تنظيمًا وتأثيرًا مقارنة بالحركات الكردية في العراق أو تركيا» (Gunter, 2011, p. 156). إلى جانب ذلك، فإن أي محاولة لتوظيف الأقليات في الصراع الإيراني تواجه تعقيدات إقليمية. فالكثير من هذه الأقليات لها

امتدادات في الدول المجاورة، وهو ما يجعل أي تصعيد داخلي في إيران ذا انعكاسات إقليمية. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تصاعد النشاط الكردي في إيران إلى توترات مع تركيا التي تعارض بشدة أي توسع للحركات الكردية المسلحة في المنطقة.

الأمر نفسه ينطبق على المناطق البلوشية في جنوب شرق إيران؛ حيث قد يؤدي أي اضطراب كبير إلى تأثيرات على الاستقرار في باكستان. ولهذا السبب، فإن الدول المجاورة لإيران لا تنظر بالضرورة بإيجابية إلى فكرة استخدام الأقليات كأداة لإضعاف النظام الإيراني.

استخدام هذه الورقة قد يعزز الرواية التي يروج لها النظام الإيراني بأن الحرب الحالية ليست مجرد صراع عسكري، بل محاولة خارجية لتقسيم البلاد. وقد استخدمت القيادة الإيرانية هذا الخطاب في عدة مناسبات لتأكيد ضرورة الحفاظ على وحدة الدولة في مواجهة ما تصفه بالمؤامرات الخارجية. وغالبًا ما يؤدي هذا النوع من الخطاب إلى تعزيز الشعور الوطني في أوقات الأزمات.

من زاوية أخرى، فإن استمرار الحرب لفترة طويلة قد يؤدي إلى ضغوط اقتصادية كبيرة على المجتمع الإيراني. وفي مثل هذه الظروف، قد تظهر احتجاجات اجتماعية في عدة مناطق، بما في ذلك المناطق التي تسكنها الأقليات. لكن هذه الاحتجاجات قد تكون مرتبطة بالقضايا الاقتصادية أكثر من ارتباطها بالمطالب القومية أو الانفصالية. في هذا السياق، يرى بعض الباحثين أن العامل الاقتصادي قد يكون أكثر تأثيرًا من العامل العرقي في تحديد مستقبل الاستقرار الداخلي في إيران. فالتاريخ الحديث يظهر أن الاحتجاجات في إيران غالبًا ما ترتبط بارتفاع الأسعار أو البطالة أو العقوبات الاقتصادية، وليس بالصراعات العرقية. ومع ذلك، لا يمكن استبعاد احتمال أن تتقاطع العوامل الاقتصادية والسياسية والعرقية في بعض الحالات. فإذا استمرت الحرب لفترة طويلة وأدت إلى تدهور كبير في الاقتصاد الإيراني، فقد تصبح بعض المناطق الطرفية أكثر عرضة للاضطرابات نتيجة التدخل الأمريكي والإسرائيلي. وفي مثل هذه الحالات، قد تتحول المطالب الاقتصادية إلى مطالب سياسية أوسع.

في النهاية، يمكن القول إن دور الأقليات في السيناريوهات المحتملة لإضعاف النظام الإيراني يظل محدودًا ما لم يترافق مع عوامل أخرى مثل الانقسامات داخل النخبة السياسية أو انهيار اقتصادي واسع. فالتجربة التاريخية تشير إلى أن الأنظمة السياسية غالبًا ما تسقط نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة، وليس بسبب عامل واحد فقط. وبهذا المعنى، فإن الأقليات في إيران قد تشكل عاملًا مساعدًا في بعض السيناريوهات، لكنها ليست العامل الحاسم في تحديد مستقبل النظام. فالتوازنات العسكرية والاقتصادية والسياسية داخل إيران، إضافة إلى طبيعة الصراع الإقليمي والدولي، ستظل العناصر الأكثر تأثيرًا في مسار الأحداث. إن تحليل هذه التعقيدات يوضح أن استخدام ورقة الأقليات في الحرب الحالية يظل خيارًا محفوفًا بالمخاطر وغير مضمون النتائج. فبينما قد يرى بعض صناع القرار في هذه الورقة وسيلة للضغط على النظام الإيراني، فإن التجربة التاريخية تشير إلى أن مثل هذه السياسات قد تؤدي أيضًا إلى نتائج غير متوقعة، خاصة في منطقة معقدة مثل الشرق الأوسط.

خامسًا:

السيناريوهات المحتملة لمستقبل وضع الأقليات في إيران في ظل الحرب

يمثل عامل الأقليات أحد المتغيرات التي قد تؤثر في مسار الصراع المرتبط بإيران، لكنه لا يعمل بمعزل عن العوامل الأخرى مثل القدرات العسكرية للدولة، والتوازنات داخل النخبة السياسية، والضغوط الاقتصادية الناتجة عن الحرب والعقوبات. ولذلك فإن تحليل دور الأقليات يتطلب النظر إلى مجموعة من السيناريوهات المحتملة التي قد تتطور تبعًا لمسار الحرب وطبيعة التوازنات الداخلية في إيران. وفي هذا السياق يمكن تصور أربعة سيناريوهات رئيسية تتراوح بين استمرار الاستقرار النسبي داخل الدولة الإيرانية وبين احتمال ظهور اضطرابات أوسع في المناطق الطرفية.

السيناريو الأول: احتواء الدولة الإيرانية للأزمة واستمرار السيطرة المركزية

يعد هذا السيناريو الأكثر ترجيحًا في المدى القصير، ويقوم على فرضية أن الدولة الإيرانية ستتمكن من الحفاظ على سيطرتها على المناطق الطرفية رغم الضغوط العسكرية والاقتصادية المرتبطة بالحرب. ويستند هذا الاحتمال إلى عدة عوامل، من بينها قوة الأجهزة الأمنية والعسكرية الإيرانية، إضافة إلى خبرة الدولة في إدارة التوترات الداخلية خلال العقود الماضية. فمنذ نهاية الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينيات، طورت إيران منظومة أمنية واسعة تشمل الحرس الثوري وأجهزة الاستخبارات والشرطة وقوات الباسيج، وهي مؤسسات تمتلك خبرة طويلة في التعامل مع التحديات الأمنية في المناطق الحدودية. كما أن الدولة الإيرانية نجحت في الماضي في احتواء عدة موجات من الاحتجاجات السياسية والاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار النظام.

في هذا السيناريو، قد تستمر بعض التوترات المحدودة في مناطق مثل كردستان أو سيستان وبلوشستان، لكن هذه التوترات تبقى ضمن نطاق يمكن للدولة احتواؤه. كما أن الخطاب الرسمي الذي يركز على وحدة الدولة في مواجهة التدخل الخارجي قد يسهم في تعزيز الشعور الوطني لدى شرائح واسعة من المجتمع الإيراني. وقد أشار الباحث فالي نصر إلى أن «الأنظمة التي تواجه تهديدًا خارجيًا غالبًا ما تستفيد من هذا التهديد لتعزيز تماسكها الداخلي» (Nasr, 2016). ويعني ذلك أن الحرب قد تؤدي في بعض الحالات إلى تقوية الدولة بدلا من إضعافها.

السيناريو الثاني: تصاعد الاضطرابات في المناطق الطرفية دون انهيار الدولة

يفترض هذا السيناريو أن الحرب قد تؤدي إلى زيادة التوترات في بعض المناطق التي تسكنها الأقليات،

خاصة إذا ترافقت مع ضغوط اقتصادية متزايدة. ففي حال استمرار العقوبات وتراجع الاقتصاد الإيراني نتيجة الحرب، قد تشهد بعض المناطق الطرفية احتجاجات اجتماعية أو سياسية مرتبطة بقضايا البطالة أو ضعف الخدمات. وفي مثل هذه الظروف، قد تسعى بعض الجماعات المعارضة إلى استغلال حالة التوتر لزيادة نشاطها السياسي أو العسكري. وقد يظهر ذلك في شكل عمليات محدودة ضد قوات الأمن أو احتجاجات محلية في بعض المدن الحدودية. لكن هذه التطورات لا تصل إلى مستوى تهديد وجود الدولة أو السيطرة المركزية على البلاد. ويشير عدد من الباحثين إلى أن هذا النوع من الاضطرابات شائع في الدول التي تواجه أزمات اقتصادية أو صراعات خارجية، لكنه لا يؤدي بالضرورة إلى تفكك الدولة. فكما يلاحظ جيمس فيرون وديفيد لايتن، فإن «معظم حالات التمرد المحلية تبقى محدودة جغرافيًا ولا تتحول إلى حركات وطنية واسعة ما لم تتوفر لها قيادة سياسية موحدة ودعم خارجي كبير» (Fearon & Laitin, 2003).

في هذا السيناريو، قد تواجه إيران تحديات أمنية متزايدة في بعض المناطق، لكنها تبقى قادرة على إدارة هذه التحديات من خلال مزيج من الإجراءات الأمنية والسياسات الاقتصادية.

السيناريو الثالث: تصاعد الصراع في الأطراف وتحول بعض المناطق إلى بؤر تمرد

يفترض هذا السيناريو أن استمرار الحرب لفترة طويلة قد يؤدي إلى تآكل قدرة الدولة على السيطرة الكاملة على بعض المناطق الطرفية. ففي حال تعرض الاقتصاد الإيراني لضغوط شديدة نتيجة الحرب والعقوبات، قد تتراجع قدرة الدولة على تمويل الأجهزة الأمنية أو تقديم الخدمات في بعض المناطق. وفي مثل هذه الظروف، قد تصبح بعض المناطق الحدودية أكثر عرضة لظهور حركات تمرد أو نشاط مسلح واسع. وقد يحدث ذلك في المناطق التي توجد فيها جماعات معارضة منظمة، مثل بعض المناطق الكردية أو البلوشية. لكن حتى في هذا السيناريو، من غير المرجح أن يؤدي ذلك إلى انهيار الدولة الإيرانية بالكامل. فالتجربة التاريخية تظهر أن الدول قد تواجه تمردات في مناطق محدودة دون أن يؤدي ذلك إلى تفككها. فعلى سبيل المثال، واجهت تركيا تمردًا كرديًا استمر عقودًا دون أن يؤدي إلى تقسيم الدولة. ويشير الباحث مايكل جونتر إلى أن «الحركات الكردية في إيران، رغم نشاطها السياسي والعسكري، لم تتمكن حتى الآن من بناء حركة موحدة قادرة على تحدي الدولة بشكل شامل» (Gunter, 2011). وهذا يعني أن أي تصعيد في المناطق الكردية سيظل على الأرجح محدودًا جغرافيًا.

السيناريو الرابع: تغير النظام السياسي دون تفكك الدولة

يفترض هذا السيناريو أن الضغوط العسكرية والاقتصادية قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تغير في طبيعة النظام السياسي في إيران، سواء من خلال إصلاحات داخلية أو نتيجة صراعات داخل النخبة الحاكمة. لكن هذا التغير لا يؤدي بالضرورة إلى تفكك الدولة أو انفصال مناطق الأقليات. فالتاريخ السياسي يظهر أن كثيرًا من الدول متعددة القوميات شهدت تغيرات سياسية عميقة دون أن يؤدي ذلك إلى تقسيمها. ففي إسبانيا، على سبيل المثال، أدى الانتقال من نظام فرانكو إلى الديمقراطية إلى توسيع الحكم الذاتي

للأقاليم دون تفكك الدولة. وفي إندونيسيا، شهدت البلاد إصلاحات سياسية واسعة بعد سقوط نظام سوهارتو دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار الدولة رغم وجود تنوع عرقي واسع. وفي الحالة الإيرانية، قد يؤدي أي تغيرسياسي إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمناطق الطرفية من خلال توسيع الحكم المحلي أو تعزيز الحقوق الثقافية للأقليات. لكن مثل هذه التغيرات تعتمد في المقام الأول على التوازنات داخل النخبة السياسية الإيرانية وليس على الضغوط الخارجية وحدها.

تقييم السيناريوهات

تشير المقارنة بين هذه السيناريوهات إلى أن مستقبل الأقليات في إيران يعتمد بدرجة كبيرة على مسار الحرب والضغوط الاقتصادية المصاحبة لها. فإذا بقيت مؤسسات الدولة قوية وقادرة على إدارة التحديات الأمنية والاقتصادية، فإن السيناريو الأول أو الثاني يبدو الأكثر احتمالًا. أما إذا تدهور الوضع الاقتصادي بشكل حاد وظهرت انقسامات داخل النخبة الحاكمة، فقد تصبح السيناريوهات الأخرى أكثر واقعية. ومع ذلك، فإن التجربة التاريخية تشير إلى أن الدول ذات المؤسسات القوية قادرة في كثير من الأحيان على احتواء التوترات العرقية حتى في ظل الضغوط الخارجية. ولذلك فإن الحديث عن تفكك إيران نتيجة عامل الأقليات وحده يظل احتمالًا ضعيفًا ما لم يترافق مع تغيرات أوسع في البنية السياسية والاقتصادية للدولة.

الخاتمة

تكشف دراسة دور الأقليات في الصراع الدائر بين إيران والتحالف الأمريكي-الإسرائيلي عن مدى تعقيد العلاقة بين التنوع العرقي والسياسة الجيوسياسية في الشرق الأوسط. فالأقليات في المنطقة ليست مجرد جماعات ثقافية أو اجتماعية منفصلة عن السياق السياسي، بل تشكل في كثير من الأحيان جزءًا من التوازنات الاستراتيجية التي تؤثر في مسار الصراعات الإقليمية. وقد أظهرت التجارب التاريخية أن القوى الكبرى، سواء الولايات المتحدة أو غيرها، لجأت في بعض الأحيان إلى بناء علاقات مع أقليات داخل الدول المنافسة كوسيلة للضغط السياسي أو العسكري.

وقد تناول **الفصل الأول** من هذه الدراسة تطور استخدام الأقليات في السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداية الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط. وأظهرت هذه التجربة أن واشنطن لم تعتمد على هذه الورقة كسياسة ثابتة أو عقيدة دائمة، بل استخدمتها في سياقات محددة عندما تلاقت مصالحها الاستراتيجية مع مصالح جماعات محلية. وقد ظهر ذلك بوضوح في العلاقة مع الحركة الكردية في العراق خلال الحرب الباردة، ثم لاحقًا في التعاون مع القوى الكردية في العراق وسوريا في سياق الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

أما الفصل الثاني فقد تناول السياسة الإسرائيلية تجاه الأقليات في الشرق الأوسط، والتي ارتبطت منذ الخمسينيات بما يعرف بعقيدة الأطراف. وقد سعت إسرائيل من خلال هذه الاستراتيجية إلى بناء شبكة من العلاقات مع قوى غير عربية أو مع أقليات داخل الدول العربية بهدف موازنة البيئة الإقليمية المحيطة بها. وقد تجلت هذه السياسة في العلاقات مع الأكراد في العراق، وكذلك في التحالفات التي أقامتها إسرائيل مع بعض الجماعات المسيحية في لبنان خلال الحرب الأهلية اللبنانية.

في الفصل الثالث، تم استعراض الخريطة العرقية لإيران وتحليل المتغيرات التي أعقبت اندلاع الحرب الأخيرة. وقد أظهرت هذه الخريطة أن إيران دولة متعددة القوميات تضم عددًا من الأقليات الكبيرة التي تعيش في مناطق حدودية ذات أهمية استراتيجية. ورغم أن هذه المناطق شهدت في بعض الفترات توترات سياسية أو أمنية، فإن الدولة الإيرانية تمكنت حتى الآن من الحفاظ على درجة عالية من السيطرة والاستقرار النسبي في معظمها.

أما الفصل الرابع فقد ركز على التعقيدات المرتبطة بإمكانية توظيف الأقليات في سياق الصراع الحالي مع إيران. وقد أظهر التحليل أن الحديث عن «ورقة الأقليات» في إيران يتطلب قدرًا كبيرًا من الحذر؛ لأن الواقع الاجتماعي والسياسي في البلاد أكثر تعقيدًا من التصورات المبسطة التي تظهر أحيانًا في بعض التحليلات السياسية. فالكثير من الأقليات الإيرانية مندمجة بدرجات مختلفة في مؤسسات الدولة والمجتمع، كما أن الحركات السياسية داخل هذه الأقليات ليست موحدة أو متفقة على أهداف واحدة.

وتناول الفصل الخامس السيناريوهات المتوقعة في ضوء الحرب الجارية

تشير هذه النتائج إلى أن الأقليات في إيران قد تمثل في بعض السيناريوهات عاملًا إضافيًا من عوامل الضغط على النظام، لكنها ليست العامل الحاسم في تحديد مستقبل الدولة الإيرانية. فالتجارب التاريخية تظهر أن انهيار الأنظمة السياسية غالبًا ما يحدث نتيجة تفاعل عدة عوامل في الوقت نفسه، مثل الأزمات الاقتصادية، والانقسامات داخل النخب الحاكمة، والضغوط العسكرية الخارجية، وليس نتيجة عامل واحد فقط.

كما أن استخدام الأقليات كأداة في الصراعات الإقليمية قد يؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج غير متوقعة. فالتاريخ الحديث في الشرق الأوسط يظهر أن التحالفات مع جماعات محلية قد تسهم في إضعاف بعض الأنظمة، لكنها قد تؤدي أيضًا إلى تعقيد الصراعات وإطالة أمدها. وفي بعض الحالات، أسهمت هذه السياسات في ظهور قوى جديدة أكثر عداء للفاعلين الخارجيين الذين حاولوا توظيفها.

في الحالة الإيرانية، يبدو أن قدرة الدولة على إدارة التنوع العرقي داخلها ستظل عاملًا مهمًا في تحديد مسار التطورات المستقبلية. فإيران تمتلك تاريخًا طويلًا من التعايش بين القوميات المختلفة، كما أن مؤسساتها الأمنية والعسكرية لا تزال قوية نسبيًا مقارنة بعدد من دول المنطقة. وفي الوقت نفسه، فإن استمرار الضغوط الاقتصادية والعسكرية قد يزيد من التحديات التي تواجهها الدولة في بعض المناطق الطرفية.

من ناحية أخرى، تشير هذه الدراسة إلى أن فهم البعد العرقي والجغرافي لإيران يظل ضروريًا لأي تحليل جاد للصراع الحالي. فالتوازنات الداخلية في الدول متعددة القوميات قد تؤثر في مسار الصراعات الإقليمية، خاصة عندما تتقاطع مع المنافسات الدولية بين القوى الكبرى. لكن هذا التأثير غالبًا ما يكون تدريجيًا وغير مباشر، وليس بالضرورة حاسمًا في المدى القصير.

في ضوء ذلك، يمكن القول إن مستقبل الصراع مع إيران لن يتحدد فقط على أساس التوازنات العسكرية بين الدول، بل أيضًا على أساس قدرة الدولة الإيرانية على الحفاظ على تماسكها الداخلي في مواجهة الضغوط المتزايدة. وإذا كانت الأقليات تمثل أحد العناصر التي قد تؤثر في هذا التماسك، فإن دورها سيظل مرتبطًا بالسياق الأوسع الذي يشمل الاقتصاد والسياسة والتحالفات الإقليمية.

وبالتالي، فإن التعامل مع ملف الأقليات في الشرق الأوسط يتطلب مقاربة أكثر توازنًا تأخذ في الاعتبار تعقيدات الواقع الاجتماعي والسياسي في المنطقة، بدلًا من اختزاله في تصورات مبسطة حول إمكانية استخدامه كأداة مباشرة في الصراعات الجيوسياسية. فالتاريخ يظهر أن المجتمعات متعددة القوميات قد تكون عرضة للتوترات، لكنها قد تكون أيضًا قادرة على الحفاظ على وحدتها عندما تتوفر مؤسسات سياسية وأمنية قادرة على إدارة هذا التنوع.

الهوامش والمراجع:

1. Fearon, J., & Laitin, D. (2003). Ethnicity, insurgency, and civil war. American Political Science Review.
2. Gunter, M. (2011). The Kurds Ascending: The Evolving Solution to the Kurdish Problem. Palgrave Macmillan.
3. Human Rights Watch. (2015). ISIS Crimes Against the Yazidis.
4. Lister, C. (2018). The Syrian Jihad. Oxford University Press.
5. McDowall, D. (2004). A Modern History of the Kurds. I.B. Tauris.
6. U.S. Congress. (1976). The Pike Committee Report on CIA Covert Activities.
7. Bengio, O. (2014). The Kurds of Iraq: Building a State within a State. Lynne Rienner Publishers.
8. Fisk, R. (2001). Pity the Nation: Lebanon at War. Oxford University Press.
9. INSS. (2023). Iran's internal vulnerabilities and regional strategy. Institute for National Security Studies, Tel Aviv.
10. Shlaim, A. (2000). The Iron Wall: Israel and the Arab World. W.W. Norton.
11. Abrahamian, E. (2008). A History of Modern Iran. Cambridge University Press.
12. CIA. (2023). The World Factbook: Iran.
13. Encyclopaedia Britannica. (2024). Iran – Ethnic groups.
14. Fearon, J., & Laitin, D. (2003). Ethnicity, insurgency, and civil war. American Political Science Review.
15. Human Rights Watch. (2021). Iran: Arab minority protests in Khuzestan.
16. International Crisis Group. (2023). Baluch insurgency and regional security.
17. Reuters. (2026). Reports on Kurdish groups and the Iran conflict.
18. Anderson, B. (2006). Imagined Communities. Verso.
19. Gunter, M. (2011). The Kurds Ascending. Palgrave Macmillan.
20. Mazower, M. (2012). Governing the World. Penguin.
21. McDowall, D. (2004). A Modern History of the Kurds. I.B. Tauris.
22. Nasr, V. (2016). The Shia Revival. W.W. Norton.
23. Fearon, J., & Laitin, D. (2003). Ethnicity, insurgency, and civil war. American Political Science Review.
24. Gunter, M. (2011). The Kurds Ascending. Palgrave Macmillan.
25. Nasr, V. (2016). The Shia Revival. W.W. Norton

لمزيـــد من القـــراءة
يمكنكم زيـارة مكتبة المركز

مكتبـــة
المركـز المصـري
للفكـر والدراسـات الاستـراتيجية